تنفرد «الثورة» بنشر أبرز مؤشراتها:

اتجاهات وأولويات خطة الأداء الحكومي لعام 2013م

/خاص

تخطط حكومة الوفاق الوطني خلال العام الجاري لتحقيق معدل نمو حقيقي يصل إلى 6.7 %،وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي المتاح بنسبة 3.7 % ، وذلك بحسب خطة الأداء الحكومي لعام 2013م، التي اقرها مجلس الوزراء مؤخرا.

وتعتمد الحكومة في تحقيقها لهذا الهدف على تنفيذ جملة من السياسات ابرزها تنمية الموارد العامة والاعتماد على الموارد الذاتية، وترشيد النفقات العامة ورفع كفاءة تخصيصها في الانفاق الجاري، إضافة إلى مواصلة الجهود للسيطرة على عجز الموازنة عند الحدود المقبولة اقتصاديا والبحث عن مصادر تمويل آمنة، واستمرار اصلاح إدارة المالية العامة وتحقيق الاستقرار النقدي.

وحددت الخطة التي حصلت عليها " الثورة" الهدف العام لحكومة الوفاق الوطني وغاية أدائها خلال العام الجاري بـ"العمل على تنفيذ السياسات العامة اللازمة لتحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي وإنجاح التسوية السياسية".

وأكدت الخطة أن ذلك يعكس الدور المناط بالحكومة ومسئولياتها في إنجاح الفترة الانتقالية للتسوية السياسية وانتقال السلطة في اليمن وفقا للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية.

ووضعت الحكومة في خطتها عدداً من الاهداف الفرعية لتأدية مهامها والمتمثلة في تعزيز الامن والقضاء على الارهاب والتطرف وتجفيف بؤره ومنابعه، وضمان انعقاد وإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل بما يحقق وحدة واستقرار وأمن اليمن، وكذا العمل على الاستيعاب الامثل والكفؤ لتعهدات المانحين وتنفيذ المسئوليات المشتركة مع الدول والجهات المانحة لدعم جهود الاستقرار والتنمية وتنفيذ الاولويات العاجلة واعادة الاعمار، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الكلي ومواصلة جهود التخفيف من حدة الفقر وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية والضمان الاجتماعي، اضافة إلى تعزيز الحكم الرشيد وتطوير البناء المؤسسي، والعمل على تطوير القطاعات الاقتصادية والبنى التحتية.

السعي إلى تحقيق معدل نمو 6,7% وزيادة نصيب الفرد من الدخل بنسبة 3,7%

وتضمنت خطة الحكومة للعام الجاري عدداً من السياسات والانشطة لبلوغ غاية الحكومة وتحقيق اهداف أدائها على مستوى كل هدف من الاهداف الفرعية والسياسات المحققة لها، والتي تشكل مرشدا للوزارات والمؤسسات والجهات المعنية عند وضع خطط العمل التفصيلية والاجراءات المنفذة لخطة الأداء الحكومي المطلوبة منها لاغراض ضمان عامل متابعة التنفيذ والتقييم.

وتمثل خطة أداء حكومة الوفاق الوطني خارطة مسار أدائها خلال العام وتنفيذها وفق أداء منظم لأجهزتها ومؤسساتها المختلفة بإدراك عميق لتلك المسئوليات وأهمية تنفيذها في احداث تغيير متقدم في مجتمعنا اليمني وتحقيق العدالة الاجتماعية التي يسعى اليها كافة المواطنين بشكل عام، - بحسب ما ذكرته وثيقة الخطة-.

وتطمح الحكومة وفقا للخطة إلى توفير 100 ألف فرصة عمل مؤقتة للشباب العاطلين هذا العام من خلال تنفيذ مشاريع كثيفة العمالة عبر رفع القدرة الاستيعابية للصندوق الاجتماعي للتنمية ومشروع الاشغال العامة وبرنامج الطرق الريفية.

كما تسعى إلى خفض عجز الموازنة إلى اقل من 8.5 % من الناتج المحلي الاجمالي وتخفيض الدين العام الداخلي إلى 18.2 % على الاقل، وثبات معدل التغيير في العرض النقدي عند 11 % وتكوين رصيد صاف من الاصول الخارجية للجهاز المصرفي بنحو 6.5 مليار دولار لتمويل الواردات ما بين 6-7 اشهر على الاقل.

وأكدت وثيقة خطة الأداء الحكومي أن العام 2013م يأتي وقد تم تنفيذ مهام المرحلة الاولى وعدد من مهام المرحلة الثانية للفترة الانتقالية من المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، وأن حكومة الوفاق الوطني وهي تدرك أن عليها ممارسة مهامها الاعتيادية المنصوص عليها في الدستور، فإن أمامها أيضا مهام وفقا لبرنامجها العام يشمل عدداً من الاستحقاقات الوطنية والمهام الاستثنائية وعلى رأسها المساهمة في إنجاح مؤتمر الحوار الوطني على طريق التسوية السياسية الشاملة وبناء الدولة اليمنية الحديثة والانتقال إلى التغيير المنشود وذلك بمضاعفة الجهود وتوجيه الامكانيات للقيام بالواجبات الوطنية الملقاة على عاتقها في هذه الفترة الاستثنائية من تاريخ البلاد وتحقيق معدلات إنجاز متقدمة..ولفتت إلى أن الخطة تشمل اتجاهات وأولويات أداء لأبرز المهام والاستحقاقات الوطنية الماثلة امامها التي ستسعى لتحقيقها خلال هذا العام، والتي تأمل - كما تقول الوثيقة- ان تكون في مستوى إدراكها للاولويات والمهام والمسئوليات الوطنية التي تحملها جنبا إلى جنب مع كافة الهيئات الدستورية والقوى السياسية والمجتمعية ورعاة المبادرة الخليجية والدول والمنظمات المانحة لبلوغ غايتها وهدفها العام خلال السنة.

أكثر من 17 ألفاً وصلوا في الشهرين الماضيين :

تدفق اللاجئين يفاقم مشاكل اليمن

كتب/علي البشيري

قالت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن اليمن استقبلت نحو 17663 لاجئاً خلال شهري يناير - فبراير 2013م منهم 14977 لاجئاً أثيوبياً و 2673 لاجئاً صومالياً بالإضافة إلى 13 لاجئاً من جنسيات أخرى .

وقالت المفوضية في أحدث تقرير لها "مارس 2013م" حصلت عليه «الثورة»: إن اليمن لا تزال تستقبل تدفقاً غير مسبوق من الناس الفارين من القرن الإفريقي عبر خليج عدن والبحر الأحمر بحثاً عن الأمان والحماية وفرص اقتصادية أفضل.

وأكد المفوضية أن بلادنا تواجه تحديات كبيرة وفريدة من نوعها مع قضايا اللاجئين والنزوح الداخلي والهجرة المختلطة .

وبينت أن اليمن لا تزال تعيش في خضم حالة طوارئ وأزمة انسانية معقدة، فهناك تزايد مستمر في الاحتياجات الانسانية بنسب خطيرة مشيرة إلى أنه نتيجة لتدهور الحالة الاقتصادية وانعدام الامن في اليمن، أصبح العديد من اللاجئين ممن كانوا يعتمدون على انفسهم في الكسب يعيشون حالة من الضعف المتزايد .

وتقول المفوضية: إن عدد اللاجئين الصوماليين الذين تم الاعتراف بهم من قبل الحكومة اليمنية يصل إلى 230 ألف لاجئ فيما يبلغ عدد اللاجئين الآخرين بمقتضى ولاية المفوضية أكثر من 10 آلاف لاجئ منهم 5229 لاجئاً أثيوبياً و 3917 لاجئاً عراقياً و1124 لاجئاً اريترياً، بالإضافة إلى 618 لاجئاً. وبذلك يرتفع عدد اللاجئين إلى 240 ألف لاجئ.

وأظهرت إحصائية المنظمة أن اللاجئين الجدد الواصلين إلى الشواطئ اليمنية خلال العام 2012م وصل عددهم إلى 107532 لاجئاً منهم 84376 لاجئاً اثيوبياً و32086 لاجئاً صومالياً و70 آخرين.

ولفت التقرير إلى ما تعانيه اليمن من قضية النزوح الداخلي حيث أسفرت العديد من جولات القتال في محافظة صعدة وما حولها والتي بدأت في العام 2004م عن عمليات نزوح متكررة وواسعة النطاق .

وأضاف: وفي جنوب البلاد أدى النزاع المسلح الذي اندلع في مايو 2011م في محافظة أبين إلى موجات نزوح كبيرة ، إلا أنه ومنذ يوليو 2012م في اعقاب توقف الحرب وتحسن الوضع الأمني تمت عودة أكثر من 140 ألف نازح داخلي إلى ديارهم في أبين .

وأكدت المفوضية أنها تقوم بالتنسيق مع المنظمات الانسانية الأخرى بدعم الحلول الدائمة للنازحين في أي مكان يتواجدون فيه ،وتشمل هذه الحلول مساعدة النازحين الذين يقررون العودة طوعاً إلى ديارهم حيث تقدم لهم المساعدات المنقذة للحياة ، كما تقوم بالتعاون مع كتلة الحماية بالمراقبة عن كثب للاطلاع على احتياجات الحماية للنازحين ،والى جانب ذلك تقوم المنظمة بدعم الحكومة لتطوير سياسة وطنية لمعالجة قضايا النزوح الداخلي في عموم البلاد .

وكان خبراء اقتصاديون قد قدروا في وقت سابق لـ «الثورة» التكلفة الاقتصادية للاجئين في اليمن سنوياً بنحو مليارين وخمسمائة مليون دولار يتحملها الاقتصاد اليمني على أقل تقدير، بالنظر إلى الأعداد المتزايدة من هؤلاء اللاجئين سنويا.

ويكلف اللاجئ الواحد نحو 500 ألف ريال (2500 دولار) سنويا، نظير إقامته ومعيشته على الأراضي اليمنية، وحصوله على خدمات السكن والتنقل والعمل والطاقة والاتصالات والمياه والصحة والتعليم.

وأكد الخبير الاقتصادي رفيق القدسي أن اللاجئين يحصلون على خدمات تعليمية وصحية مجانية في مراكز الحكومة، وهناك مدارس خاصة بهم تتكفل بها الدولة وتتحمل كافة نفقاتها من المعلمين والمباني والخدمات، كما تقوم بمنحهم مراكز صحية محددة إضافة إلى حقهم في الحصول عليها من المراكز الحكومية، وأشار القدسي إلى أن نحو مليون لاجئ في اليمن يكبدون الاقتصاد تلك الكلفة العالية.

وأشارت معلومات رسمية إلى أن اليمن استقبلت في العام المنصرم 2010م، أكثر من 60 ألف لجئ صومالي، في الوقت الذي تطالب الحكومة اليمنية المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه مشكلة اللاجئين الصوماليين التي تفوق قدرة وإمكانيات اليمن.

من جهته قال الدكتور علي ناجي الأعوج أستاذ القانون الدولي ورئيس مركز دراسات الهجرة واللاجئين بجامعة صنعاء: إن اليمن وقعت ضحية اتباعها سياسة الباب المفتوح أمام تدفق اللاجئين من القرن الإفريقي عبر البحر إلى اليمن دون أن تدقق في أغلب الأحيان في شروط اللجوء والمعرفة بشرط الشمول.

وتعاني اليمن من تزايد ظاهرة اللجوء غير الشرعي عبر عمليات التهريب.

حتى ينجح الحوار..!

■ .. ربما صارات مفردة الحوار الأكثر تداولاً بين اليمنيين ، ويتضاعف التعاطي معها بالتزامن مع انطلاقة مؤتمر الحوار الوطني الشامل وبدءِ جلساته العامة والمفتوحة أمام الشعب اليمني صوتاً وصورة.

لقد كان الرئيس هادي إزاء تحدي القدرة في التعامل مع قضايا الحوار المسكوت عنها والمعلن، والأصوات بتعددها في امتحان عسير غير مسبوق في مجتمعات مقموعة لم تألف الحوار بهذه الفرادة في الموضوعات ، والمشاركين.

وقبل الرئيس التحدي والدخول في الإختبار الفريد برئاسة مؤتمر الحوار الوطني الشامل عندما أحس بالتوافق الواثق من شخصه في هذه الأحوال الاستثنائية من قبل جميع الأطراف وسائر الأطياف ، ولإيمانه بضرورة تحمل اليمنيين مسئولياتهم الوطنية.

ثم كانت كلمة الإفتتاح محدّدة لمعالم قيادته للحوار بتأكيد .

- إن باب الحوار مفتوح الآن وبعد ،ولا وصفات جاهزة وإنما صناعة يمنية وطنية .
- إننا شركاء حوار وفريق حوار لا فرقاء صراع .
- ان القضية الجنوبية مفتاح الحل لكل مشاكلنا وملزمون بما نتوصل إليه .

وبالفعل فإن الرئيس هادي يوغل في التحدي لثقته بأن الحوار هو الفرصة الوحيدة لحل معضلاتنا ، وأن سانحة الدعم والإهتمام الوطني والاقليمي والدولي يجب ألا تهدر وأن على المؤتمر أو (الحواريين) كما يحلو للبعض تسمية المتحاورين أن ينجحوا ولا مكان للفشل .

د.فارس السقاف

إن انعقاد المؤتمر في موعده، والمشاركه الواسعة الممثلة لكافة المكونات مع إبقاء الباب مفتوحاً لمن تبقى خارج القاعة الجامعة فهم محل تقدير يشير إلى ان قطار الحوار سيصل إلى محطته الأخيرة ذلك ان هذا الشوط يقرر انجاز نصف الطريق وما تبقى من نتائجه هو النصف الأيسر مع إدراك لإستمرار بعض تحديات وصعوبات سيكون من المقدور عليها بجهدٍ وطني مسئول .

* لقد بدا الرئيس هادي واثقاً وزاهياً .. وهو يتحدث إلى القادة العرب في مؤتمر الدوحة ... يحمل اليهم بشرى انطلاق الحوار اليمني صوب اليمن الجديد ومفاجأة من اليمنيين ستظهر في نتائج الحوار. نجحت الجلسة الافتتاحية في إيصال رسائل إيجابية وأفلحت الجلسات العامة المفتوحة على مدى أسبوعين على كسر الكثير من الحواجز ، والتعريف بكافة المشاريع بشكل عام والتعرّف عليها .. والتعارف بين المتحاورين وتفريغ الكبت ، ورفع الصوت بعد أن كان مكبوتاً أو هاماً وأعلنت لمن هم خارج الحوار وأن لا سقف للأطروحات وأنه يمكن الانتصار للقضايا كلها وعلى رأسها القضية الجنوبية سلماً وبالحوار وهو ما لن يتحقق بالعنف والانشطار.

الآن نحن في مستهل الولوج إلى فرق العمل التسع وبعد شهرين ستتضح الصورة قبل ان ندخل في مرحلة جديدة متقدمة على طريق تحقيق النتائج المرجوة من الحوار في نهايته .

ويبقى الحرص والمسؤلية من المتحاورين ومن ورائهم الشعب المتطلع بأمل هو ما نراهن عليه جميعاً لنرى بشائر المستقبل المنشود (ويحسبونه بعيداً ونراه قريباً).

مساحة خضراء

خواطر عن الأمطار والخير

فؤاد عبدالقادر

■ .. تنزل الأمطار وتسقي الأرض والزرع.. ويستبشر الناس بالأمطار ويعتبرون العام عام خير وخصب، ألا ترون أن الأرض قد اخضرت والزرع قد أينع.. وقد أخرجت الأرض خيرها، ألا ترون العصافير قدغردت وعلت البسمة وجه البتول، في كل الدنيا.. في كل أرض.. تحت كل سماء يفرح الناس بموسم الأمطار.. ويشعرون بأن الخيرات قادمة.

حتى في المدن يفرح الناس بالمطر لأن قطراته خير ومحبة وعطاء، لأن في كل مدن الدنيا يوجد تصريف للأمطار التي هطلت وهم مستعدون لها.. لا يخشون تجمعها ولا تصبح بالنسبة لهم مشكلة.

إلا في بلادنا، تعالوا نلقي نظرة على عواصمنا ومدننا الكبيرة إذا هطلت الأمطار.. يا داهية دقي حسب تعبير إخواننا المصريين، لا توجد أماكن لتصريفها تصبح مجرد مستنقعات وتستمر بقايا المطر أسابيع.. لا تمر بشارع إلا وتضطر للقفز والسباحة.

العبد الفقير إذا نزلت رحمة السماء.. يستبشر بأن العلفة.. ورقة القات سترخص.. فهل رأيتم الكارثة، الأمطار يعني رخص بأسعار الحبوب.. الفواكه.. الخضروات توفر للمزروعات وشركة في الأسواق.

غرفة الأمانة تطالب بسرعة ضبط المتهمين بقتل خالد شارب

إياد الموسمي

طالبت الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة وزارة الداخلية وأجهزتها الأمنية الإسراع بتنفيذ توجيهات فخامة رئيس الجمهورية عبدربه منصور هادي وأوامر النيابة العامة بضبط ثلاثة متهمين بالتورط في جريمة مقتل رجل الأعمال خالد محمد شارب وإحالتهم للقضاء.

وأوضح مدير عام الغرفة التجارية والصناعية محمد زيد المهلا في اتصال هاتفي لـ(الثورة) أن القطاع الخاص يبدي استياءه الشديد من تباطؤ الأجهزة الأمنية في ضبط المتهمين باغتيال نجل رجل الأعمال المعروف محمد شارب عضو مجلس إدارة الغرفة التجارية رغم المناشدات المتكررة والفعاليات الاحتجاجية التي تطالب بإنصاف أسرة المجني عليه وإحالة الجناة للعدالة..ودعا المهلاء الأجهزة الأمنية إلى الاضطلاع بمسئولياتها في الإسراع بضبط المتهمين الذين لا زالوا طلقاء وتتوفر المعلومات الكاملة عنهم وأماكن تواجدهم ،مشيرا إلى أن جميع قرائن واستدلالات وقرارات النيابة العامة تؤكد تورط الجناة الثلاثة بارتكاب الجريمة وتوصي بضبطهم وتقديمهم للعدالة حسب تصريحه.

واعتبرا أن ما يقدم عليه ضعفاء النفوس من إزهاق روح بريئة بعمل إجرامي كهذا يعد استهدافا لروح السلم الاجتماعي في اليمن وإثارة الفتن والكراهية والأحقاد والضغائن والتضييق على القطاع الخاص وإعاقة مسيرة التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني والنيل منه ،وناشد وزير الداخلية بتحمل مسئولياته في التوجيه للجهات المختصة بسرعة إلقاء القبض على المتهمين ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه الإقدام على ارتكاب جرائم القتل والترويع للمواطنين الآمنين وردع تلك الممارسات العدوانية التي يقومون بها بدوافع تكرس الكراهية والبغضاء والشقاق والتفرقة وإذكاء الصراعات بين أبناء المجتمع الواحد.

وشدد مدير غرفة الامانه على ضرورة الوقوف صفاً واحداً بحزم تجاه تلك السلوكيات الإجرامية الشنعاء، والانتصار لأحكام الدين الإسلامي وإرساء روح العدل والقوانين النافذة وأعراف مجتمعنا اليمني الأصيل.

الثروة السمكية:

أعمال القرصنة والاعتداءات ألحقت خسائر فادحة بقطاع الصيد

/خاص

أكدت وزارة الثروة السمكية تعرض العديد من قوارب الاصطياد التقليدي وكذا قوارب وسفن الصيد الساحلي المرخص لها من قبل الوزارة للعمل في المياه اليمنية خارج منطقة الخمسة أميال بحرية للاعتداءات وأعمال القرصنة..وكشف تقرير قدمته الوزارة إلى مجلس الوزراء في اجتماعه الدوري الثلاثاء الماضي - حصلت عليه "الثورة" - أن هذه الأعمال ادت إلى هروب العديد من الجهات الاستثمارية من العمل لعدم توفر الجانب الأمني، بحيث انخفض عدد الشركات العاملة من 11 شركة عام 2010م إلى 5 شركات نهاية العام الماضي، وعدد القوارب من 30 قارباً إلى 12 قارباً خلال نفس الفترة.. مشيرا إلى أن ذلك أدى إلى إلحاق خسائر فادحة بقطاع الصيد بشكل عام سواء الصيد التقليدي او بالقوارب والشركات العاملة المرخص لها، ما حرم خزينة الدولة من بعض الموارد.

وشكت الوزارة من تعرض الصيادين اليمنيين لأعمال القرصنة والاعتداء المسلح في المياه اليمنية مما نتج عن ذلك فقدان مجموعة من الصيادين لايعرف أماكن تواجدهم، والبعض الآخر محتجزين في بعض دول الجوار. وأشارت إلى قيام جنود من البحرية الاريترية بإطلاق النار على قارب صيد تقليدي في 12 مارس الجاري نتج عنه مقتل الصياد عمار ناصر علي صغير واصابة الصياد خليل سعيد قباعي من ابناء مديرية المخا محافظة تعز.. لافتة إلى أن هذه الحوادث أدت إلى إرهاب الصيادين عن ممارسة أعمالهم وخلق مشاكل كبيرة تمس حياة ومعيشة الصيادين.. وطالبت وزارتي الخارجية والداخلية باتخاذ الإجراءات الضرورية مع الجانب الاريتري لمعرفة ملابسات هذا الحادث.

وأكد التقرير ضعف مكافحة القوارب غير المرخصة، والاعتداء على القوارب المرخصة من قبل الصيادين احيانا واحتجازها أحيانا أخرى من قبل جهات رسمية لاسباب غير منطقية وقانونية، ما ترتب على ذلك إتلاف لكميات كبيرة من الاسماك وتعطيل العمل وبالتالي دخول الوزارة في إجراءات تعويض.. مشيرا إلى اضطرار الوزارة في الفترة الاخيرة إلى نقل قوارب الاصطياد المرخصة من ميناء الايواء في الصليب بالحديدة إلى ميناء عدن السمكي بسبب عدم تعاون السلطات المحلية والصيادين بالسماح للمراقبين البحريين من ممارسة مهامهم.

وقال " أما القوارب غير المرخصة والتي تجوب بحارنا ويتم الإبلاغ عنها من قبل الوزارة للجهات المعنية للاسف لم يتم القبض عليها الا فيما ندر".

ونبهت وزارة الثروة السمكية في تقريرها من أن استمرار هذا الوضع يتسبب في ضياع الموارد البحرية والاضرار بالبيئة وبالصيادين التقليديين وعزف المستثمرين عن الدخول في اتفاقيات رسمية مع الوزارة بموجب القانون النافذ.

وشددت على ضرورة قيام وزارتي الدفاع والداخلية باتخاذ آلية للقيام بأعمال الرصد والمسح للقوارب والسفن التي تخترق المياه الاقليمية اليمنية وكذلك مكافحة أعمال القرصنة والتهريب.